



تقرير حول رسم استراتيجية للحد من الفقر في موريتانيا

■ موريتانيا هي من أول الدول التي اعتمدت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر كأحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرامية لتحقيق أهداف الألفية وعلى رأسها الحد من الفقر وذلك بمحدود 2015.

تقييم خطة العمل الأولى 2001-2004

- لم يكن تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية الحد من الفقر مرضياً نظراً لعدم تنفيذ أكثر من ثلث الإجراءات بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لم تساهم في الحد من الفقر.
- تم ملاحظة متوسط نمو دون المتوقع (4.6% كمتوسط للفترة مقارنة مع 6% متوقعة)؛ معدل تضخم عال رابع لسياسات مالية ونقدية توسعية غير صائبة نظراً لاعتمادها على بيانات احصائية غير دقيقة.
- أدت السياسات الاقتصادية إلى عجز يناهز 10% من الناتج المحلي الإجمالي وانهيار الاحتياطي الرسمي (تراوح بين 0.4 إلى 1.3 شهر من الواردات غير النفطية) وزيادة غير مسبوقه في العروض من النقد.

يمكن إرجاع هذا لـ:

- سياسات اقتصادية غير ملائمة بسبب استخدام بيانات غير دقيقة.
- ضعف إنتاجية العوامل.
- قدرة القطاع الخاص المحدودة.
- عدم نجاعة النظام المالي.
- فقر البنية التحتية

■ مع ذلك فقد انخفض الفقر من 56.6% في 1990 إلى 46.7% في 2004.

■ بالنسبة للتعليم، تم إحراز بعض التقدم فيما يخص الالتحاق بالتعليم ولكن ساء الوضع فيما يتعلق بسنوات البقاء ونوعية الإدارة والتوجيه.

■ بالنسبة للصحة تتميز موريتانيا بارتفاع معدلات وفيات الرضع بحدود 1000/78 والأطفال 1000/116 والأمهات 100000/747. هذا راجع لوجود أمراض معدية وأمراض مرتبطة بسوء التغذية.



■ فيما يتعلق بالحصول على المياه الصالحة للشرب تحسنت الحالة من حيث القيمة والتنوعية، لكنها لا تزال تشكل مصدر قلق في المناطق الريفية حيث بالكاد 14% من الأسر لديها حذفية خاصة.

النتائج الرئيسية

أوجه القصور لها تأثير سلبي على تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر:

- في مجال النمو هناك نقاط ضعف مستمرة كضعف البنية التحتية وقصور الاستثمار الأجنبي المباشر ومستويات الموارد البشرية والمؤسسات.
- في مجال الحصول على الخدمات الأساسية .
- في مجال الحكم الصالح.
- بالإضافة فإن عدم وجود جهاز رصد وتنسيق وتقييم يحد من عملية توفير المعلومات ذات الصلة من أجل تقييم وتوجيه الإجراءات بالإضافة إلى ضعف التنسيق داخل الحكومة نفسها ومع شركائها مما أدى إلى تشتت الجهود وعدم وجود منهج متكامل وموحد للتنمية.



رؤية جديدة بعيدة المدى من أجل الحد من الفقر

هذه الرؤية تركز على الأربع محاور ذات الصلة وهي:

- نحو متسارع والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.
- ترسيخ تنمية القطاعات المناصرة للفقراء.
- العمل على النهوض بالموارد البشرية.
- تحسين إدارة الحكم وبيئة الأعمال، بالإضافة إلى العمل على بناء جهاز توجيه ورصد وتقييم وتنسيق.

أهداف وأولويات الفترة 2005-2010

من أهداف هذه الفترة:

- خفض معدل الفقر إلى أقل من 35% على المستوى الوطني و45% في المناطق الريفية وأقل من 15% في المناطق الحضرية.
- تحقيق مستوى نمو سنوي بمعدل 10% على مدى الفترة.
- ضمان حصول الجميع على التعليم الأساسي.
- خفض أمية البالغين إلى أقل من 20%.
- زيادة معدلات تغطية الرعاية الصحية
- زيادة معدل الحصول على المياه الصالحة للشرب إلى 48% في الحضر وإلى 62% في المناطق الريفية.